ذاكرة عراقية

العدد (1279) الاثنين (21) تموز 2008
NO. (1279) Mon . (21) July

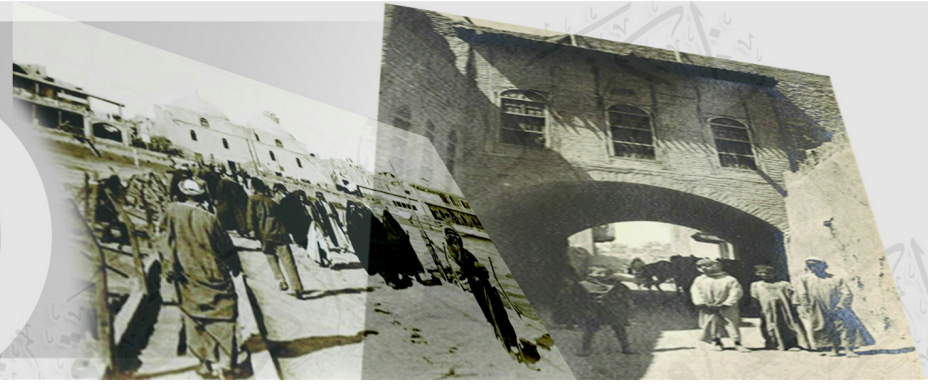

حكاية أقدم جريدة رسمية في العراق

يحتفظ مواطن في مدينة الحلة عمل في سلك القضاء لسنوات طويلة هو المحامي حامد عبد الله علي بالاعداد الاولى من جريدة الوثائق العراقية منذ ولادتها في الثامن من كانون الاول من عام ١٩٢٢ حتى العدد ٧٣ . المحامي حامد عبد الله في حوار نشر قبل خمسة وعشرين عاما تحدث عن حصوله على هذه الاعداد من الجريدة قائلا:

تولدت في نفسي هواية جمع المعلومات القديمة والاحتفاظ بالكتب الثمينة التي تعكس تاريخ بلدنا المناضل منذ وقت طويل ولربما اسهمت مسؤوليتي الوظيفية في هذا المجال حيث تطلبت وظيفتي مني دراية اكبر بمجمل مايدور في الوسط القضائي وهي في ذات الوقت مسألة تثقيفية مهمة يجب على كل انسان احتواؤها . وكان ان وفرت لي فرصة العمل في احد مكاتب المحامين في سنة ١٩٤٨ الاحتفاظ في هذا الارشيف المتواضع لجريدة الوقائع العراقية التي افخر بجمعها سيما انها تضم الاعداد الاولى منها وهو كل ما تمكنا من شرائه من المكتبات في ذلك الوقت والاحتفاظ به . وقد استفدنا منها في الاطلاع على القوانين والانظمة والاعلانات الصادرة في دوائر الدولة .. جهة اصدار الجريدة .

واعتمدت الوقائع العراقية كاول جريدة رسمية صدرت في قطرنا واعتبرت الجريدة الرسمية للدولة العراقية حيث اصدرتها في البدء مديرية المطبوعات في بغداد بواقع ثلاثة اعداد كل اسبوع وبمواعيد غير منتظمة . بعدها تحول اصدارها الى مديرية الدعاية والنشر في وزارة الداخلية حيث عمدت الى اصدارها مرتين في الاسبوع على نمط التغيير الذي احدثته مديرية الدعاية والنشر لها من قبل مديرية المطبوعات ثم اصدرتها وزارة الانباء والتوجيه التي اصبحت بالتالي وزارة الارشاد بعد ثورة الرابع عشر من تموز المجيدة عام ١٩٥٨ ثم وزارة الاعلام بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ .

جولة في صفحات العدد الاول .

ورد في مقدمة العدد الاول في الجريدة الصادرة في الثامن من كانون الاول عام ١٩٢٢ وتحت عنوان . مقصدنا ما ننصه (يعلم كل واحد ان وزارتنا وزارة المالية كانت تصدر جريدة رسمية باسم جريدة الحكومة العراقية وكانت تلك الجريدة لاتحتوي الا على الامور التي تخص الموظف نفسه فقط ولايستفيد منها الراي العام فائدة تذكر ولما راتها الوزارة غير كافية المرام ارادت ان توسعها وتغير اسمها بحيث تكون جامعة لما يفيد الامر والمامور والخاصة والعامة من الناس مما تقدم نستنتج ان الجريدة شملت المواضيع العامة الى جانب الرسمية منها وحتى الشعبية .

عبد المحسن السعدون والتصاقه بتربة الوطن

الوقائع العراقية

في كانون الاول ١٩٢٢ — العدد الاول من السنة الاولى

اللاغات الصادرة من دائرة المعتمد السامي

بيان

البلاغات الصادرة من ديوان مجلس الوزراء

وقوميته .

وثيقة مهمة عثرنا عليها من خلال تقليبنا العدد الاول من الوقائع العراقية اثارت فينا الشجون اتجاه الوطن وابنائنا البررة .. فها هو المرحوم عبد المحسن السعدون وزير الداخلية في عام ١٩٢٢ يصدر بيانا موجها الى الجهات الحكومية يثبت من خلاله حسن نياته تجاه الوطن وحرصاً وتفانياً على سعادته ورخائه ويشير الى حق الاصدار الاوامر اللازمة من ماموريه للادارة والشعب الى قواد الشرطة الموجودين في مناطقهم من اجل قيامهم بالاعمال الموكلة اليهم حيث تضمنت مناشدته اياهم التمسك بمفردات البيان سيما وانه يعتبر المنهج الاساسي للوزارة الجديدة التي ستجري في ضوئه ادارة الامور والسير بالبلد نحو الرقي تأمينا للمقاصد المليّة وتحقيقا للغايات القومية كما اكد البيان الزام ان تكون انتخابات المجلس التأسيسي بعيدة عن كل تداخل او عمل يخل بسلامة الانتخاب وان كل مداخله غير مشروعة في اوامر الانتخاب من مأموري المحكمة او غيرهم بالجد والاكراه على خلاف رغائب الشعب توجب معاقبة كل مرتكبيها كما اشار الى ضرورة الاقتصاد بنفقات الدولة بغية لتوفير ماديها من المال لاستخدامه في المشاريع المهمة والطوارىء الافجائية . وبذل المهمة في تقوية الشعور الوطني ومقاومة كل فكرة تخل بالآمال الوطنية والغايات القومية .

بلاغات المعتمد السامي وقوانين وانظمة وزارة الداخلية .

تضمن العدد الاول ايضا مفردات متعددة هي البلاغات الصادرة عن دائرة المعتمد السامي وديوان مجلس الوزراء والقوانين والانظمة والبلاغات الصادرة عن وزارة الداخلية اضافة الى التعليمات والاعلانات الصادرة عنها وخلاصة لاخبار العالم المنوعة لكن ونحن نضع ايدينا على العدد الاول منها كان لابد من ان تسيطر هذه الملاحظات الدسمة الصفحة الاولى وفيهاالبلاغات الصادرة عن دائرة المعتمد السامي جاء فيها بيان (وصل مشاور اللواء الميجر ١٠ اتش دشبرن او بي أي البصرة ١٩٢٢ عائداً من الاجازة وقد عين مشاورا للواء الدليمي وذلك منذ يوم ١٩ تشرين الثاني من ذلك العام .) ثم يلي ذلك البلاغات الصادرة من مجلس الوزراء حيث الادارة الملكية بقبول استقالة ياسين باشا متصرف لواء المنتفك التي كتبت في بغداد يوم ١٥ من تشرين الاول ١٩٢٢ بتوقيع فيصل الاول ورئيس الوزراء عبد الرحمن ووزير الداخلية عبد المحسن السعدون وتعيين حسن وفقي بيك مديرا للسجون براتب ٧٠٠ روبية شهريا وتعيين طه افندي ال ياسين الرفاعي قاضيا للمحكمة الشرعية بقضاء عنه ونقل عبد المجيد افندي الياسين قائممقام قلعة صالح الى قضاء القرنة وعزل الحاج عذار قائممقام القرنة اضافة الى ذلك حوى العدد الاول من الجريدة مضمن باب القوانين والنظامات منها كما يسمونها قانون نصف الراتب المختص بالجيش العراقي لسنة ١٩٢٢ المادة الثالثة: يجوز احالة الضباط الى نصف الراتب للاسباب الاتية :

١- عدم سماح حالته الصحية بأداء وظائفه

٢- عدم كفاءته لاداء وظائفه

٣- زيادة عن عدد الضباط المقرر

كما نصت المادة العاشرة منه على اللباس العسكري ليس من الاجباري على الضباط المحال على نصف الراتب ان يلبس الملابس العسكرية الا عندما يطلب الى رئاسة اركان الجيش العراقي او الى آمر منطقة او موقع الا انه ممنوع منعا باتا ان يلبس بعض ملابسه العسكرية مع الالبسة الملكية كما لفتت نظرنا في بعض الاعلانات ماصدره مدير المطبوعات الى مديري سينما الوطني وسينما العراقي حول نشرها في بعض الصحف المحلية اعلانات تحت عناوين الثورة العظيمة واخبار اخر الساعة لشد انظار الزبائن حيث لفتت نظرهما الى هذه المسالة المهمة غير المرغوبة وضرورة تجنب بث مثل هذه العناوين التي على حد قوله توهم الاهالي البسطاء وتؤدي بهم الى عدم فهمهم ما تعرض عليهم من مناظر . ومن بين اخبار ذلك الكتاب استوقفنا الخبر الآتي (قبل المحامي المشهور اندرومير مع عدد من البريطانيين والامريكيين الوكالة عن ٢٢ أميراً او اميرة تركية من ورثة عبد الحميد للمطالبة بأملاكه في العراق التي تقدر قيمتها بالف مليون ريال امريكي وسفرهم جميعا الى مؤتمر لوزان لحضوره للعرض نفسه) بعيداً عن الاخبار الفكاهية والاخبار المسلية .

أين أقيم أول ميدان لتدريب الجيش وأول محطة كهربائية وأول مشروع لإسالة الماء؟

ليسَت الصرافية مكاناً للتسلية فقط، بل تضم الشيء الكثير من تأريخ العراق الحديث، والتراث البغدادي الأصيل.

وعندما تأسس الجيش العراقي سنة (١٩٢١) الذي كان يسمى محلياً (عسكر الشريف) تدرب في الصرافية الفوج الثاني الذي كان مقره (الكرنتينة) الذي كان يقوده (محمود سامي الأورفلي) ويضم الضباط العراقيين الذين تسرحوا من الجيش العثماني بعد الهدنة.

ونذكر منهم: الملازم صالح صائب الجبوري، والملازم طاهر الزيدي، وبهاء الدين نوري، وشاكر الوادي، وسليم عبدالغفور الأعظمي، وسعيد سلمان وفاضل عبداللطيف وغيرهم.. وكانوا يتدربون على الرماية ولعبة البولو، وسائر الفعاليات العسكرية في ميدان الرمي في الصرافية (موقع كلية الادارة والاقتصاد حالياً) فكان أول ميدان لتدريب الجيش العراقي الفني وفعالياته العسكرية، وكان البغداديون رجالهم ونساؤهم وأطفالهم يتجمعون حول الجنود الذين كانوا يلبسون (الخوذة) التي لم يعرفها البغداديون من قبل، ويهللون ويصفقون ويدعون لهم بالنصر مرددين:

(ينصركم الله يا عسكر الشريف).

وفي الصرافية أيضاً شيّدت كلية الحقوق التي تخرج فيها معظم رجال القضاء والقانون والادارة الذين قامت على أكتافهم محاكم ودوائر الدولة العراقية الفتية.

وفي الصرافية كذلك شيّدت أول محطة لتوليد الكهرباء وهي محطة الصرافية التي حلّت محل العباخانة التي أنشئت بعد الاحتلال البريطاني، وكانت شركة الكهرباء قد أممت عام (١٩٥٥) وهو أول مشروع بريطاني يؤمم في العراق، وقيل في وقته ان الدافع الحقيقي وراء تأميم تلك الشركة هو ان أحد أعضاء مجلس ادارتها في لندن كان المستر كورنواليس ورغب أصدقاؤه في العراق بتعويض شركته تعويضاً سخياً!! وقال جلال الحنفي عن ذلك التأميم شعراً في البيتين التاليين يومئذ:

أتراكم أممتم الكهرباءا
أم تراكم بدلتم الأسماءا
قال (ايزاك) انما الأمر من قبل
ومن بعد لا يزال سواءا

كذلك في الصرافية انشئ أول مشروع اسالة ماء بغداد بعد ان كانت بغداد تتزود بالماء من ماكنة صغيرة منصوبة في شريعة الصنايع (قرب قصر الثقافة والفنون حالياً) ولا تتوفر في الماء الذي يضخ الى بيوت البغداديين أبسط الوسائل الصحية. وكان مشروع اسالة الماء الذي شيد في الصرافية يعرف محلياً بـ (السبع مكائن) ثم تطور المشروع الواسع القائم الآن (يعرف حالياً بمشروع الوثبة) بعد توسيع المصلحة واستملاكها مساحات كبيرة من بستان الصرافية عام (١٩٣٢).

وفي الصرافية في أواسط العشرينيات من القرن الماضي أسس جماعة من اللبنانيين (نادي صيد الحمام) موقع تقاطع جسر الصرافية بشارع الامام الأعظم، وهي هواية جذبت اليها كثيراً من البغداديين آنذاك، فهي تجمع بين المراهنة والمقامرة والتمرين على صيد الحمام الطائر.. غير ان ذلك النادي لم يستمر طويلاً فأغلق أبوابه بعد غرق الصرافية في فيضان عام ١٩٢٩.

بعد خمسين عاماً على مقتلهم

من الذي اطلق النار على العائلة المالكة ؟

ظلَ مقتل العائلة المالكة والملك يثير التساؤلات على الرغم من مرور نصف قرن عليه ، إذ تظهر بين حين وآخر معلومة هنا ومعلومة هناك تذكر بهذه الفاجعة الأليمة التي ارتكبتها مجموعة من الضباط الذين حسبوا على ثورة الرابع عشر من تموز الخالدة بقيادة الزعيم الركن عبدالكريم قاسم

الملك فيصل الثاني

عبد الكناني

.. ان الوقائع والحقائق تشير جميعها الى براءة الزعيم عبدالكريم قاسم من هذه الجريمة.. ولعل المصير الذي تلقاه قائد تلك المقتلة، الذي واجهه طوال حياته قبل ان ينتحر يؤكد براءة الزعيم قاسم، لأن الضابط العبوسي كان محسوباً على الرئيس عبدالسلام عارف وقتذاك.. وقد استمعت الى حديث لأحد معارف العبوسي في مقهى الشابندر التراثي.. حيث ذكر حينها أن الضابط العبوسي هو الذي أعطى الأوامر بإطلاق النار على أفراد العائلة المالكة التي كانت موجودة في قصر الرحاب، وأشرف على تصفيتهم، مدعياً ومعللاً بأنه اذا فشلت الثورة فستأتي قيادة جديدة الى البلد وسوف ننجو من القتل والاعدام.. واذا نجحت فنكون قد تخلصنا من تلك العائلة ويكون أثرها قد انقطع.

ويضيف ذلك المطلع الذي لم يرغب في ان ينشر اسمه.. أن العبوسي كان قد فقد السيطرة على نفسه في ما بعد، وكان يهذي طوال الوقت، ولعلي أشك في ان موته كان انتحاراً!..

ان براءة الزعيم عبدالكريم قاسم من دم العائلة المالكة تدللها نداءات وصرخات الاستغاثة التي أطلقها عبد السلام عارف الى الشعب العراقي في بيانه الذي أذاعه في الساعة الخامسة صباحاً، وكان يردد: (يا أبناء الشعب العراقي، مكرراً، ان عبدالاله يقاتل في قصر الرحاب فتوجهوا الى هناك لنصرة الثورة.. فتوجهت الجموع فعلاً الى هناك وحصل ما حصل من ثورة شعبية هائلة.

والسؤال الذي يفرض نفسه هنا: أليس هذا النداء هو تأكيد على نية القتل والخلاص من العائلة المالكة، وانه أمر بالقتل مع سبق الأصرار؟

وقد برأ الشريف علي بن الحسين، الزعيم عبدالكريم قاسم من دم العائلة المالكة، في حديث صحفي له بمناسبة ذكرى حركة شباط قبل سنوات، وأتهم عبدالسلام عارف بقتلهم بقوله: ان من قتل أو أمر بقتل العائلة المالكة ملكاً ووصياً وأميرات وأفراد القصر هو عبدالسلام عارف وليس عبدالكريم قاسم، ودليلنا على ما نقول ان عبدالكريم قاسم أعدم أيضاً بأمر من عبدالسلام عارف، علماً ان عبدالسلام عارف حصل على عطف ورعاية عبدالكريم قاسم طوال فترة حكمه، ولم يعدمه على الرغم من محاولته اغتياله، وهي حادثة مشهورة ومعروفة.

وأضاف: لقد بدا لنا وهذا أمر آخر لابد من قوله في هذه المناسبة، وهو ان أهداف انقلاب (١٩٥٨) لم تكن باتجاه اعدام العائلة المالكة أنما كانت تهدف الى تغيير النظام فقط.. ونعتقد ان مؤامرة حيكت.. والأمر الذي حصل كان خارج تخطيط المنفذين.

بقي ان نقول: ان الحقائق هي التي تجيب عن تلك التساؤلات التي تتجدد كل زمان، والمعلومات التي تظهر بين فينة وأخرى، تسهم بلا شك في إزالة اللبس عن تلك الحقيقة، وإماطة اللثام عما خفي وطمس، بقصدية، أم لظروف معينة.. ولعل من المثير ان يظهر من يقول ان عملية تصفية العائلة المالكة لم تكن بتلك السهولة التي نتحدث بها أو سمعنا بها، حيث ان الضباط المخلصين الذين كانوا يتولون قيادات الحماية والمتابعة في القصور الملكية والمرافق الأخرى، قاوموا مقاومة شديدة وكادوا ان يتفوقوا على القوة المهاجمة لولا نجدتهم من قبل القائد العسكري (؟) الذي سنتحدث عن كيفية نجدته القوة المهاجمة لقصر الرحاب واسنادهم لأجل السيطرة على القصر، وليس تصفية العائلة المالكة، (في مقال آخر) حيث أسقط في يده بعد ان علم بمقتل أفراد العائلة الأبرياء.. وكان قد لبى النداء الذي أطلقه عبدالسلام عارف للشعب العراقي بالتوجه الى قصر الرحاب، وكان وقتها يقود قوة مدرعة، حتى قيل (لولا المدرعتان) لما نجحت الثورة.